التكامل بين مدخل التدقيق المستمر والمعيار الدولي رقم (٤٠٠) في تخفيف حدة مخاطر الدفع الالكتروني

Integration Between the Continuos Audit Approach and International Standards ISA (400) In Mitigating the Risks of Electronic Payment

الباحثين

المحاسب القانوني د. احمد عدنان سليمان د. هشام عمر حمودي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق المنطقة الاولى (الموصل)

Dahmd3797@gmal.com heshamomer35@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ أستلام البحث : ٢٠٢٤/٧/٢ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/٨/٢٧

المستخلص

من ضروريات الفترة الحالية البحث عن كل المشاكل التي تواجه عمل انظمة الدفع الالكتروني والبلد متجه لتطبيق هذه الانظمة في كافة التعاملات فلم يعد خياراً قابلاً للتطبيق من عدمه ، مما دفع الباحثين للغور في تحجيم المخاطر التدقيقية والمحاسبية التي تواجه عمل تلك الانظمة من خلال التكامل بين مدخل التدقيق المستمر ومعيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) فكان هذا هو هدف البحث الاساس .

تكمن اهمية البحث من اهمية انظمة الدفع الالكتروني والغاية التي يراد تحقيقها هي تخفيض صور الفساد المستشري مما دفع الباحثين الى تبني فرضية مفادها ان تطبيق مدخل التدقيق المستمر مع المعيار الدولي

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السابع عشر - آذار ٢٠٢٥
الصفحات٥٧ــ٨٨

يخفف من حدة المخاطر التدقيقية والمحاسبية في ظل هذه الانظمة.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من اهمها ان مدخل التدقيق المستمر يرتبط بأنظمة الدفع الإلكتروني ارتباطاً وثيقاً فهو لصيق لإكمال المعاملات التي تنشأ في تلك الانظمة فهو اشبه بختم الثقة واطلاق التأكيدات المستمرة بشان تلك المعاملات واوصى البحث بتوصيات عديدة من اهمها ان تقارير مراقب الحسابات ستكون اكثر مهنياً وتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسات التي تعمل في ظل انظمة الدفع الإلكتروني وفي حالة تكامل مدخل التدقيق المستمر مع تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) .

الكلمات المفتاحية : انظمة الدفع الالكتروني ، مدخل التدقيق المستمر ، معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق رقم (٤٠٠) ، المخاطر التدقيقية والمحاسبية .

Abstract

One of the necessities of the current period is to search for all the problems facing the operation of electronic payment systems, and the country is heading to implement these systems in all transactions, so it is no longer a viable option or not, which prompted researchers to delve into reducing the auditing and accounting risks facing the operation of these systems through integration between the auditing approach and Continuous and International Auditing Standard ISA (400), so this was the goal of the basic research.

The importance of the research lies in the importance of electronic payment systems and the goal that is to be achieved is to reduce the forms of rampant corruption, which prompted the researchers to adopt the hypothesis that applying the continuous auditing approach with the international standard reduces the severity of auditing and accounting risks under these systems.

The research reached a number of conclusions and recommendations, the most important of which is that the continuous audit approach is closely linked to electronic payment systems, as it is closely linked to completing the transactions that arise in those systems. It is similar to a seal of trust and the issuance of continuous assurances regarding those transactions. The research recommended that the auditor's reports will be more professional and reflect the true picture. For institutions that operate under electronic payment systems in the event that the continuous audit approach is integrated with International Auditing Standard ISA (400)

Keywords: electronic payment systems, continuous auditing approach, international auditing standards, auditing standard ISA (400), auditing and accounting risks.

المقدمة : في الآونة الاخيرة هناك توجه حكومي يبدا بالمؤسسات الحكومية قاطبة من خلال تبني اليات الدفع الإلكتروني على الرغم من جملة التحديات التي تواجه تلك المؤسسات بدا من البنى التحتية ومروراً بكادر متخصص وانتهاءً بثقافة المواطن وتقبله لذلك الامر الا ان هذا لا يلغي جملة المزايا المتحققة من جراء تطبيق هذا النظام .

هذا التوجه محفوف بمجموعة مخاطر قد تكون تقنية او قانونية او قد تكون نقص الخبرة وغيرها ومن المخاطر المرافقة لأنظمة الدفع الالكتروني هي مجموعة المخاطر التدقيقية والمحاسبية المحيطة بعمل تلك الانظمة وقد اشار الى انواع منها معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠)، والعمل في ظل البيئة الإلكترونية والرقمية يستلزم وجود تدقيق مواكب للعملية او بعد تحقيقها بثواني وهذا التدقيق يسمى بالتدقيق المستمر .

١- المبحث الاول : منهجية البحث

١.١- **مشكلة البحث :** تنبثق مشكلة البحث من المشكلة الرئيسة لعمل انظمة الدفع الالكتروني وهي مجموعة المخاطر التي قد تؤخر العمل في هذه الانظمة او تخفض من مصداقيتها في التعامل او بعبارة اكثر دقة قد لا تكون تقارير مراقب الحسابات دقيقة وتوضح الحالة الصحيحة والصحية لوضع المؤسسات التي تعمل فيها تلك الانظمة .

٢.١- **فرضية البحث :** يبنى البحث على فرضية مفادها " ان وجود مدخل للتدقيق المستمر مع تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) في المؤسسات المتبنية لأنظمة الدفع الالكترونية يخفف من حدة المخاطر التدقيقية والمحاسبية خصوصاً ان النظام المحاسبي الكتروني او رقمي ومدخل التدقيق المستمر هو برنامج مواكب للعمليات ككل "

٣.١- **اهمية البحث :** تكمن اهمية البحث بالموضوع المبحوث فالمحاور العديدة للبحث مهمة جدا فالدفع الالكتروني وجد لمعالجات عديدة منها تخفيض صور الفساد والنقد المتداول ولقيام هذا النظام ينبغي تطبيق مدخل تدقيقي مواكب للعمل ومخفف لأنواع المخاطر التي اشار اليها المعيار رقم (٤٠٠) .

٤.١- **هدف البحث :** يهدف البحث الى تسليط الضوء على كل ما يتعلق بمدخل التدقيق المستمر ومدى تكامله مع المعيار الدولي الخاص بالمخاطر واثرهما على انظمة الدفع الالكتروني .

٥.١- **خطة البحث :** تم تقسيم الخطة الى مباحث عديدة وداخل كل مبحث عنوانين فرعية لتغطية ذلك المبحث والمباحث هي كالاتي :

- ✓ **المبحث الاول :** منهجية البحث

- ✓ **المبحث الثاني :** انظمة الدفع الالكتروني
- ✓ **المبحث الثالث :** مدخل التدقيق المستمر
- ✓ **المبحث الرابع :** التكامل في تخفيف حدة المخاطر
- ✓ **المبحث الخامس :** الاستنتاجات والتوصيات

١. **منهج البحث :** لتحقيق هدف البحث وفرضيته تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالمراجع المعتبرة ذات الصلة بموضوع البحث .

٢- المبحث الثاني (انظمة الدفع الالكتروني)

تمهيد : كثير من الدول لمست منافع التحول الالكتروني في تعاملاتها وهذا ليس وليد اليوم بل كان هناك تحضير سابق ونشر لثقافة تحديد التعامل النقدي في التعاملات بل ان كثير من الدول المتقدمة لغت بالكلية التعامل النقدي واصبحت دول بلا نقود ، هذا الامر ليس محصور بمؤسسات تلك الدول فحسب بل ان القطاع الخاص لديها لا يتعامل بالنقد ولا يمكن تصور ان احد يدخل للتبضع يحمل معه نقود ورقية بل الدهشة والاستغراب اكبر ان يكون هناك مظاهر مسك سجلات ورقية من قبل المحال التجارية مما يثير الريبة والشك بل قد تتدخل معه الشرطة للتحقيق فالأمر مرفوض وهذا كما اشرنا ليس وليد اليوم انما هو بناء تراكمي ، ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا الاتي :

١.٢- التطور التاريخي لأنظمة الدفع الالكتروني :

يرتبط التطور التاريخي لهذه الانظمة مع تطور تقنيات المعلومات والاتصالات فهو ناتج عنهما ، فالتأثير التقني كما اثر في العلاقات الاجتماعية عن طريق وسائل التواصل المنتشرة فالتأثير شمل النواحي الاقتصادية بصورة اكبر واصبح الاقتصاد يعرف بالاقتصاد الرقمي .

قد تختلف التطورات التاريخية من بلد الى اخر بحسب الانواع العديدة التي لا يمكن حصرها عالمياً اليوم ولكل دولة ما تضم من انواع قد تتوسع او تقل بحسب بعد تلك

الدولة او قربها عن مواكبة التقنيات ، وما يخص انظمة الدفع الالكتروني فانه تاريخياً وبحسب (حسين ، ٢٠٢٣، ص ١٧٥) في عام ١٩٩٤ طورت شركة هولندية تسمى (Digi cash) نظام نقد الكتروني وبدء استخدامه في نفس العام ومع نهاية عام ١٩٩٥ بدا بنك مارك توين في اصدار نقود الكترونية بالدولار ، وقد اقر البرلمان الاوروبي بتاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠٠٠ من خلال التقرير الذي اعدته اللجنة المعدة للمشروع الجديد الخاص بتنظيم اصدار وسائل الدفع الالكتروني والذي اصبح فيما بعد توجه اوربي بالكامل، وهكذا توالت التواريخ وتسارعت الدول بالتطبيق لما لمست من فوائد ومنافع عديدة جراء التطبيق وقد اشار (عليوي و موسى ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٤) بان من الجدير بالذكر ان نظام الدفع الإلكتروني من اهم الاصلاحات المالية والمصرفية التي سعى البنك المركزي العراقي الى تطبيقها منذ عام ٢٠٠٦ بعد ان كان العمل التقليدي يدوي وفي عام ٢٠١٢ صدر المشرع العراقي قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) بحسب (جعفر وخلف ، ٢٠١٩ ، ص ١٠٩) ثم اصدر مجلس الوزراء العراقي نظام خدمات الدفع الالكتروني رقم (٣) لسنة ٢٠١٤ وفي الآونة الاخيرة بدت القرارات الصادرة نحو تفعيل هذه الانظمة وتطبيقها في جميع التعاملات .

٢.٢- انواع ومفهوم انظمة الدفع الالكتروني :

قد يكون من المناسب تناول الانواع قبل اعطاء مفهوم محدد لان الدفع الالكتروني مصطلح عام يعبر عن كل الانظمة التي تستخدم في تسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الالكترونية ويمكن ادراج ابرز الانواع مع اعطاء مفهوم مقتضب لها وهي كالاتي : (شياع وابراهيم ، ٢٠١٥، ص٢٤٢-٢٤٣)

أ- أجهزة الصراف الالي (Automated teller machine) : ومختصرها ATM وهي خدمة تقدمها المصارف لزبائنها لتخفيض ضغط العمل وتجنب الاجراءات الادارية وتلبية حاجات الزبائن بعد أوقات العمل وخلال العطل فهي تعمل على مدار ٢٤ ساعة اذ توضع على الجدران الخارجية للمصارف أو في الاماكن

العامة والمطارات والاسواق والجامعات ويتم استخدام هذه الاجهزة بواسطة بطاقة الكترونية يحملها الزبون .

ب- خدمات نقاط البيع (Point of Sale services) : ومختصرها pos وهي آلة الكترونية تمرر بها البطاقة فيتم قراءة بياناتها من الشريط الممغنط خلف البطاقة وتتصل تلقائيا عن طريق خط تليفوني ويتم التحويل من حساب المشتري الى حساب التاجر باستخدام بطاقة الزبون والجهاز موجود لدى التاجر .

ج- خدمة الهاتف المصرفي (telebanking) : عبارة عن آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها الزبون الى المعلومات التي يوفرها البرنامج كخدمة الرصيد واسعار العملات اذ يرد عليهم نظام اليا بعد اتصال الزبون برقم محدد ولكنه لا يستطيع الوصول الى البيانات الا بادخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه او الخدمات التي يسمح بها النظام .

د- الصيرفة عبر انترنيت (Internet exchanges) : يستطيع الزبائن من خلال موقع المصرف على الانترنيت على التعامل والاستعلام عن حساباتهم من اجهزتهم الشخصية في المنازل او المتاجر او المكاتب وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم اذ يزود المصرف دوريا (كل ساعة مثلا) عنوانه على الانترنيت نسخا من البيانات لديه اذ بمكن الزبون من التعامل من المعلومات الخاصة به اولا باول أي حتى اول هذه الساعة ومن ثم التصرف بها على انها اخر معلومة مع علمه بامكان تجدد وتطور هذه المعلومات عند نسخ بيانات اخرى عند الساعة التالية .

هـ- المصرف المحمول (Mobile bank) : يقدم المصرف المحمول خدمة مصرفية متميزة عن بعد في جميع الاوقات وطوال ايام الاسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني و الالكتروني عن طريق الانترنيت اذ يقوم الزبون من محل اقامته او من سيارته او مكتبه بطلب رقم معين فيقوم جهاز خاص محمل عليه برنامج معلومات بالرد عليه ويطلب منه ادخال الرقم السري الذي سبق ان اعطاه له المصرف ثم يقوم هذا الجهاز بتحويل المكالمة الى موظف يطلق عليه (مركز

خدمة الزبائن) يوجد داخل مركز الاتصال وفي هذه اللحظة تظهر صورة الزبون الحية على شاشة الحاسوب الموجود امام الموظف وكما تظهر صفحة بها كل بيانات هذا الزبون ويحصل على الخدمة التي بريدها فورا ورغم حداثة المصرف المحمول الا انه اثبت ان هذا النظام يحقق للمصرف ارباحا تعادل ستة ارباح المصرف العادي وذلك لان المصرف المحمول يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحسين علاقاته وتوسيع مجال تعاملاته مع الزبائن .

و- خدمة التوكيل الالكتروني (Power of attorney) : ومختصرها POA وهي شراء المصرف الفواتير من البائع ودفع قيمتها له ثم تحصيلها من المشتري مقابل عمولة من البائع وتشمل هذه الخدمة التوكيل مع حق الرجوع على البائع او دون حق الرجوع اضافة الى خصم الفواتير وتتم عملية المطالبة والتحصيل الكترونيا .

ز- خدمة التحويل الالكتروني للشيكات والمقاصة(Electronic check clearing unit) : ومختصرها ECCU وهناك نظام للشيكات المتداولة يسمى (Circulation Check) يتم بموجبه تحويل بيانات الشيكات الكتابية الى بيانات الكترونية ويتم تسوية الشيكات عن طريق تحويل الاموال بناء على البيانات الالكترونية بدلا من حركة الشيك الورقي اما المقاصة الالكترونية فانها نظام لتسوية مدفوعات الشيكات الكترونيا بين المصارف بدلا من المدفوعات الورقية في غرفة المقاصة وتسجل المدفوعات الالكترونية على شريط ممغنط .

ح- المحفظة الالكترونية (Electronic Wallet) : تعد المحفظة الالكترونية خدمة قدمت من العديد من الشركات لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد (Card Credit) اذ تعمل المحفظة الالكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة اذ بنقرة واحدة يتم ادراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة اخرى باستخدام لوحة المفاتيح وهي ايضا قادرة على حفظ المعلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها

ويرى الباحثان ان هناك انواع اخرى لا يمكن حصرها طالما الحاجة لها متحققة وان يكون هناك تميز بين الاعمال المصرفية فيما بينها وبين توطين الدفع الالكتروني في البلد فقد تكون البدايات لاي دولة بنوع او نوعين بالنسبة لمواطنيها ثم تأتي الانواع الاخرى تباعاً حسب تطور الدفع الالكتروني في ذلك البلد ، وفي العراق هناك توجه حقيقي ورغبة لإنهاء النقد او الحد من استخدامه من خلال انظمة الدفع الالكتروني ويمكن ادراج مفهوم هذه الانظمة من وجهة نظر التطبيق العراقي وليس من وجهة النظر المصرفية فقد اورد (كامل ومحمود ، ٢٠٢٣ ، ص٤) بانه " الوسيلة التي تستعملها المؤسسات والافراد لاستلام المدفوعات المتعلقة بالخدمات والسلع ويمكن اجراء المدفوعات عن طريق تحويل الاموال من حساب احد الاشخاص او الشركات الى حساب اخر " وكذلك اورد(جعفر وخلف ، ٢٠١٩ ، ص ١٠٩) المفهوم من وجهة نظر المشرع العراقي بان انظمة الدفع الالكتروني هي " مجموعة من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعمليات تحويل الاموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال البنية التحتية لأنظمة الدفع " واخيرا يرى (ذنون والشكرجي ، ٢٠٢٣ ، ص ٧٢) بان الدفع الالكتروني هو " احدى الادوات المالية المبتكرة حديثاً التي يتم توفيرها من قبل المؤسسة المالية لزبائنها الذين لديهم حسابات مالية في المصرف ويمتلكون بطاقات مصرفية او بطاقات ائتمانية يمكن لهم من خلالها دفع ثمن مشترياتهم او الخدمات التي تحصلت لهم ويتم خصمها من خلال جهاز (POS) " .

٣.٢- اهمية تبني انظمة الدفع الالكتروني :

ان تطبيق هذه الانظمة سيعود بالنفع على البلد ككل ولكن يجب ان يكون هناك بنية تحتية تقنية وفهم لطبيعة عمل تلك الانظمة فقد تكون الغاية الاساسية من جدية التطبيق هي تحديد النقد المتداول او القضاء على بعض صور الفساد او السيطرة على سعر العملة المحلية فالمتداول النقدي اذا كان كبير كانت العملة الوطنية

منخفضة القيمة وغيرها من الغايـــات ويمكـــن ادراج الاهميـــة من خـــلال الاتي : (الخزرجي والحسيني بتصرف ، ٢٠١٩ ، ص٢٣٦)

أ. نظام المدفوعات الالكترونية كبنى تحتية يؤدي دور محوري في سريان الاموال في جميع مفاصل الاقتصاد .

ب. ضرورة وجود تقنيات حديثة تدعم هذا النظام وان عدم وجودها يؤدي الى ان الأنشطة في الاسواق المالية ستكون مشلولة .

ج- تتم العمليات بصورة امنة وفي الوقت المناسب من قبل القطاع العام والخاص كتسوية المبادلات واستلام الضرائب والفوائد ودفع الرواتب واستلام المستحقات وغيرها من العمليات .

ويـــرى الباحثـــان وجـــود اهميـــة لكـــل جهـــة تتبنـــى هـــذه الانظمـــة وخصوصـــاً المصارف .

٤.٢- خصائص انظمة الدفع الالكتروني :

يجب ان تتسم تلك الانظمة بخصائص تميزها عن الانظمة التقنية الاخرى ويمكن ادراج ابرز الخصائص بالتالي : (خليل وقاسم بتصرف ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٨١) علاقة متعددة الابعاد : تقوم هذه الانظمة على علاقة متعددة الابعاد وهي علاقة المصدر بالحامل وعلاقة الحامل بالتاجر وعلاقة المصدر بالتاجر والبنك الذي يرعى العملية وهنا يكون دور الدولة بمثابة التاجر بداية الامر .

أ. بطاقة وفاء وائتمان : تعتبر اداة وفاء وائتمان في نفس الوقت لان حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته اتجاه التاجر او صاحب الخدمة من خلال تقديمها دون الحاجة الى حمل النقود فهي وسيلة فعالة للسداد عن غيرها من وسائل الدفع الاخرى وذلك لانها سهلة الحمل والاستخدام فقد تكون وسيلة وتكون مقبولة لدى اصحاب المحلات التجارية فهي اسهل واضمن من الشيكات مع انها اقل عرضة للسرقة والضياع .

ج. عدم الخضوع القانوني : تمتاز انظمة الدفع القانوني عن وسائل الوفاء التقليدية بعدم خضوعها لتنظيم قانوني مما يترتب عليها جمودها ، فالقوالب التشريعية يصعب معها ملاحقة التطورات السريعة في البيئة التقنية .

واضاف باحثون بعض الخصائص الاخرى اضافة الى الخصائص اعلاه وهي كالاتي:

أ. الطبيعة الدولية : اي انها وسيلة مقبولة من جميع الدول .

ب. قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على شكل بيانات مشفرة .

ج. خفض النفقات المستهلكة اثناء عمليات الشراء والتداول التقليدية .

د. الخصوصية واخفاء الهوية .

ان هذه المجموعة من الخصائص لا تلغي ان تحاط تلك الانظمة بمجموعة من المخاطر .

٥.٢- المخاطر المحيطة بأنظمة الدفع الالكتروني :

ان تلمس منافع انظمة الدفع الالكتروني وخصائصه التي جعلت منه اداة مقبولة عالمياً لا يعني هذا الامر انه بمعزل عن المخاطر وان هذه الانظمة هي جزء من التقنية الحديثة فيصيبها ما اصاب تلك التقنيات من مخاطر ويرى (شرون ومقري ، ٢٠٢٢ ، ص ١٢٦) ان استعمال هذه الانظمة يعرضها لعدد من المخاطر ذات الطابع الامني مما يترك اثراً بالغاً في ثقة المتعاملين بهذه الوسائل واذ لم يتم معالجة تلك المخاطر يجعل مستقبل العمل بهذه الانظمة مهدداً . ويمكن ادراج ابرز تلك المخاطر بالاتي :(محمد وعبدالكريم ، ٢٠٢٣ ، ص٨٤-٨٥)

أ. مخاطر خرق نظام الحماية (القرصنة) : تشكل القرصنة في العقود التي تتم في الانترنت الهاجس الاكبر لاسيما بالنسبة للعمليات النقدية، فقد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير شرعية ومن دون علمه ليتم استخدامها للحصول على بطاقات مصرفية عبر الانترنت، خاصةً اذا كانت

لا تتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة للتصدي لهذهً المشكلة الا انه يمكن اليوم أن نجد حلول للسيطرة على الكثير من المخاطر، بداء من استعمال كلمة السر الى الرقم الشخصي والى التطبيقات المؤمنة .

ب. المخاطر القانونية والتشريعية : تنطوي المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف وتستطيع المصارف ان توسع نشاطها جغرافيا من خلال المعاملات الالكترونية وبدرجة أسرع مما كانت عليه وان المصارف التقليدية قد يصعب عليها القيام بأعمالها ، وذلك بسبب عدم المعرفة الكاملة بالقوانين والتعليمات واللوائح التنظيمية المطبقة في بلد ما، سواء كان ذلك بترخيص أو بدونه ويزيد الخطر عندما لا يكون هناك ترخيص مطلوبا .

ج.مخاطر الصيرفة الالكترونية : أن عملية تحويل الاموال من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر فيها الكثير من المخاطر ، أن أهم مخاطر الصيرفة الالكترونية هي سمعة المصرف، فهي تتراوح من عدم أقناعهم بالخدمات المصرفية عبر الانترنت التي يقدمه المصرف الى التشجيع على المخالفات الامنية والاحتيال، ومن أخطر العمليات التي تواجه المصرف هي ما يطلق عليها (بالتصيد fishing) وتعني الممارسات التي تسعى للحصول على البيانات الشخصية والحساسة للعملاء بهدف الاحتيال، مما يلغي الثقة بين المصرف وزبائنه، ولمعالجته هذه الاشكالات على المصرف أن يحسن من مستوى أدارة خدمة الزبائن وان يعرف عملائه بإجراءات ألامان التي يتبعها وتجاربه السابقة في معالجة تلك المخاطر

ويـرى البـاحثين ان هنـاك مخـاطر اخـرى خاصـة بالعمـل المحاسـبي والرقـابي باعتبارها نشاطين يخدمان تلك الانظمة وسيتم تناولها باذنه تعالى فيما بعد.

٦.٢- الواقع العراقي في ظل تبني انظمة الدفع الالكتروني :

هناك اصرار كما اشرنا سابقاً من قبل الحكومة العراقية للمضي قدما في تبني هذه الانظمة وتطبيقها على الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع العام والخاص ومن ثم لها رؤية بان يتُبنى ذلك الامر حتى في تعاملات القطاع الخاص فيما بينهم .

ويرى الباحثان ان الواقع في العراق يحمل مخاطر متعددة الابعاد وتحديات بالجملة مما يتطلب ان يكون هناك منظومة متكاملة لانجاح هذه الانظمة .

المنظومة هي متكونة من اطراف عديدة (الحكومة ، البنك المركزي العراقي ، المواطن، مقدم الخدمة ، مصدر البطاقات ، الانشطة الداعمة) فالحكومة وبحسب اصدارتها المتتالية هي مصممة للتحويل وهذا ملموس وقبل اقل من عام انشى البنك المركزي العراقي[1] "الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق" مبيناً أن الشركة تمثل تطور نوعي في هيكل البنية التحتية المالية للبلاد وصرح البنك المركزي بان الشركة الجديدة ستتولى مسؤولية تطوير وتشغيل وإدارة الأنظمة الوطنية للدفع الإلكتروني بكفاءة عالية وإضافة عناصر جديدة لخدمة بيئة الدفع الإلكتروني واضاف ايضاً أن دور البنك المركزي العراقي سيتمحور حول التنظيم والإشراف على هذه الأنظمة، وأنه سيتم البدء بالتنفيذ ووضع الإطار القانوني والتنفيذي والتشغيلي للشركة بمشاركة جميع الأطراف ذات المصلحة، وفقًا لقانون البنك والأطر التشريعية المعمول بها.

وقد يكون الطرف الاكثر قلقاُ هو المواطن فكيف انه لا يتعامل الا بالنقد فهو لم يفتح له حساب مصرفي وسينتقل الى خطوة اكثر تطورا من خلال التعاملات عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني ، بداية المواطن الذي يتحصل على خدمة حكومية سيكون مجبر للتعامل ولا خيارات لديه اذ اشار (تليلاني ، ٢٠٢١، ص ١٢٢) ان " انظمة

[1] https://cbi.iq/news/view/2485

الدفع الالكتروني لم تعد اختياراً بل اصبحت ضرورة لدعم الاقتصاد " فالمواطن العراقي اذا كان يعمل لدى القطاع العام سيجبر من قبل الحكومة بان تذهب جزء من متحصلاته الى ادخارات لا تسحب نقدا انما تذهب للتعاملات الالكترونية واذا كان المواطن من القطاع الخاص سيجبر ايضا بان تكون له بطاقة الكترونية لإنجاز تعاملاته مع قطاعات الدولة المختلفة فسيقوم بتغذية بطاقته بمبلغ محدد وهذا الامر بالنسبة للمواطن ضمن القطاعين سيتردد بإبقاء مبالغ اكبر بالبطاقات الا ان تتولد له القناعة التامة خصوصاً ان كثير من الدول التي انهارت العملة الوطنية لديها لم يستطيع حملة البطاقات الالكترونية من سحب اموالهم لان المصارف انهارت كذلك .

كثير من مقدمي الخدمة وخصوصاً في القطاعات الحكومية اتجهت نحو تبني الانظمة بصورة كاملة ضمن الحملة الوطنية لاستخدام الدفع الالكتروني فعند كتابة البحث اعلنت الهيئة العامة للضرائب[٢] اعتماد الدفع الإلكتروني كوسيلة ملزمة لتسديد الضرائب اعتبارا من الأول من يناير في العام ٢٠٢٤ وهكذا لغالب الوحدات الحكومية.

والحال لمصدر البطاقات ان تكون العمولات مجانية او قريب من المجان وان لا يكون اصدارها معقد وان تصل لجميع المواطنين كما ان المواطن ملزم بالتعامل مع الجهات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي ففي تحذير صدر عنه[٣] بان لا يتعامل المواطنين ببطاقات الدفع غير المرخصة تجنباً للنصب والاحتيال وشدد المركزي "على أهمية التحقق من رخصة تلك الجهات قبل استخدام بطاقاتها وتطبيقاتها بهدف الاستفادة من خدماتها، والاعتماد على المواقع الالكترونية والقنوات الرسمية للشركات والمصارف المرخصة .

وقد يكون الدور مهم كذلك على الانشطة الداعمة وفي مقدمتها الانظمة المحاسبية والتدقيقية وكيف تغيرت ادورها لدعم نجاح هذه الانظمة بين انظمة محاسبية تدير

[2] https://www.nrttv.com/ar/detail3/19329
[3] https://baghdadtoday.news/234136

العملية الكترونيا وتصدر معلومات يستفاد منها متخذ القرار وبين تدقيق مواكب ومستمر لتخفيف من حدة المخاطر .

٣- المبحث الثالث (مدخل التدقيق المستمر)

تمهيد : يعتبر هذا المدخل من افرازات التقنيات الحديثة فليس المقصود به الرقابة الداخلية التي تكون فعلاً مستمرة خلال العام بل هو تدقيق حديث نتج عن استخدام التقنيات في الشركات وفي التعاملات كافة ، مما استدعى ان يكون هناك تدقيق مستمر فبالأمس القريب كان هناك تتبع واضح للتدقيق ومسار التدقيق يمكن ان يسير بطريقة سلسة ولكن في تعاملات اليوم الالكترونية والرقمية اصبح مسار التدقيق غير واضح لذا كان على اجهزة الرقابة ان تبعث اشارات توكيدية للمهتمين والمستفيدين من اعمال الشركات بصورة مباشرة وغير مباشرة من سلامة الاعمال وخير من يحقق مدخل التدقيق المستمر ، ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا الاتي :

١.٣- التطور التاريخي لمدخل التدقيق المستمر :

يعد مدخل التدقيق المستمر من المداخل الحديثة نسبياً ، فالعقود الثلاثة الماضية اثرت بشكل كبير على مهنة التدقيق اي بعبارة اكثر دقة ان تكنلوجيا المعلومات والاتصالات اثرت على مفاصل المهنة ككل ويرى (ذنون ، ٢٠١٦ ، ص٢٩٧) ان تأثير التكنلوجيا شمل الاجراءات والاشخاص اي التأثير على اجراءات عمليات التدقيق والمدققين انفسهم كذلك .

تم تطوير اول تطبيق للتدقيق المستمر في مختبرات امريكية عام ١٩٨٩ لتوفير معلومات القياس والتحليل والمتابعة الخاصة بنظام الفواتير الخاص بالشركات (https://ar.wikipedia.org) وفي عام ١٩٩١ اطلق عليه نظام " تدقيق العمليات المستمر " وفي عام ١٩٩٩ توصلت لجنة مشتركة بين المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بحسب (نعمه وحسن ، ٢٠١٩، ص٤) الى وضع مفهوم للتدقيق المستمر يفسر الاجراءات الجديدة لهذه المهنة في

ظل الالكترونية ثم توالت النشأة التاريخية الى ما وصل عليه هذا المدخل والسمة الرئيسة له انه مرن ويواكب اي مستجدات تقنية ورقمية .

٢.٣- مفهوم مدخل التدقيق المستمر :

تناول العديد من الباحثين مفهوم هذا المدخل واختلفت الصيغ في العرض واتفقت في المضمون فالمفاهيم كذلك تطورت بتطور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وبالإمكان تناول المفاهيم حسب التسلسل الزمني اذ يرى (الابراهيم ، ٢٠١٥ ، ص ٤١٨) بانه " منهجية تمكن المدققين المستقلين من توفير تأكيدات مكتوبة حول قضية معينة باستخدام سلسلة من التقارير الصادرة بالتزامن مع الحدث او بفترة قصيرة جدا من حدوثه " ويرى (البكوع واخرون ، ٢٠١٨ ، ص١٥٦) بان المدخل هو " عملية منتظمة تساعد في جمع الادلة من خلال التدقيق الالكتروني وذلك لتكوين قاعدة تساعد على ابداء الراي حول التقييم العادل للبيانات المالية من خلال النظام المحاسبي الفوري " واخيرا يرى(كداوي والحليوي ، ٢٠٢٣ ، ص٣٣٨) بان المدخل هو " اسلوب رقابة مرتبة يتم من خلالها اختيار مستمر للمعاملات المالية وغير المالية بالاعتماد على معايير يحددها مراقب الحسابات لاكتشاف الامور المعقدة التي لا يمكن لعمليات الرقابة والتدقيق التقليدية اكتشافها من خلال ادخال برنامج الكتروني في نظام الوحدة يقوم باختيار وفحص المعاملات بشكل مستمر والذي يتضمن برمجة الضوابط التي يحددها مراقب الحسابات الذي سيقوم بعملية التدقيق وابداء الراي واصدار التأكيد المعقول بسلامة العمليات بعد وقوعها بفترة قصيرة "

مما سبق يرى الباحثان ان المدخل تطور بالمفهوم كذلك حسب سنوات تطور التقنيات الا ان المتفق عليه انه ليس ورقي وقد يكون مواكب او لاحق ولكن بفترة وجيزة جدا قد تكون بثواني او دقائق بسيطة للعملية ككل ويصدر

تاكيـدات بشـكل تقـارير وهـذا مهـم خصوصـاً ان العـراق مقبـل علـى التحـول الالكتروني في التعاملات .

٣.٣- مراحل عمل مدخل التدقيق المستمر :

من الضرورة بمكان معرفة اليات عمل هذا المدخل في ظل تقنيات المعلومات والاتصالات والذي تحول كذلك من الكتروني الى رقمي ويمكن ادراج تلك المراحل بالاتي : (ذنون واخرون ، ٢٠٢٣، ص٣٤٠-٣٤١)

أ. استخلاص وادخال البيانات : اذ يتم تجميع البيانات اسواء كانت مالية ام غير مالية من زبائن التدقيق ليس فقط من خلال امساك الدفاتر كأسلوب تقليدي وانما من اجهزة انترنت الاشياء كالكاميرات واجهزة الاستشعار فضلا عن المصادر الخارجية كوسائل السوشل ميديا والوسائل الاعلامية ثم يتم تحميل جميع تلك البيانات على منصة سحابية اذ تعالج وتحلل البيانات بشكل اكبر ، فشركات التدقيق تستطيع توظيف كافة تطبيقات وتقنيات انترنت الاشياء في عملية تجميع الادلة بشكل رئيسي من العالم المادي في اي وقت واي مكان .

ب. تحديث وتطوير التطبيقات الخاصة بمدخل التدقيق المستمر : في هذه المرحلة يتم تحديث وتطوير تطبيقات التدقيق والتي تدل على العمل على اجهزة الكترونية كتطبيق برمجي مثل اجهزة الكومبيوتر والهواتف الذكية وتستعمل تلك التطبيقات للأهداف الانتاجية العامة والمساعدة في استرجاع المعلومات وقد سارع مجهزو الخدمات والمهنيين في التدقيق في الاتجاه نحو دمجها في مجالات التدقيق والتوكيد ، فتطبيقات التدقيق تعني بانها " مجموعة من حزم البرامج التي تعمل على أتمتة اجراءات التدقيق مع الحاجة الى تدخل بشري محدود ، وقد يؤدي كل تطبيق مهمة تدقيق واحدة او مجموعة من الاختبارات ذات العلاقة ووفقا لثلاث وظائف تصنف تطبيقات التدقيق ثلاث اصناف وهذه التطبيقات حسب الوظائف هي كالاتي :

- ✓ تطبيقات التدقيق التحليلية وهي تتضمن اجراءات محوسبة تحليلية تتراوح بين استعلام بسيط من اجل تحديد السجلات المحاسبية غير العادية وبين التحليل المتقدم كالتنقيب في البيانات للمساعدة في تحليل الانشطة التجارية .
- ✓ تطبيقات التدقيق الخاصة بتقديم وعرض البيانات .
- ✓ تطبيقات التدقيق الخاصة بجمع المعلومات وهي تقدم احدث الاتجاهات والاخبار والتغيرات في لوائح واساليب التدقيق الى المدققين .

ج. نشر التطبيقات على السحابة الالكترونية : يستقبل المدققون التطبيقات ويتم تطبيقها على المواقع الالكترونية الخاصة بالزبائن للكشف والمراقبة على المعاملات المالية التي تنطوي على معاملات غير عادية او مخاطر وبشكل مستمر وعن طريق وصف تطبيقات التدقيق يمكن للمدققين والزبائن تشغيل تلك التطبيقات باستعمال المنصات والسحابة الإلكترونية التي تقدم تلك التطبيقات في حالة محدودية الموارد الخاصة بإمكانيات التخزين والحوسبة ويتم نشر التطبيقات في مواقع الزبائن عبر اجهزة انترنت الاشياء من اجل اتخاذ اجراءات مباشرة وفورية لمنع احتمالية حدوث اي محاول احتيال ، بعد ان يتم استعمال التطبيقات في عملية فحص البيانات والمعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير للكشف عن اية اخطاء والتأكد من صحة البيانات التي تم نشرها ، يقدم المدققون تقارير مستمرة وفورية تخص نتائج التدقيق المستمر لتلك البيانات فضلا عن تعليقات تخص اداء وتقييم التطبيقات بهدف تحسينها في المستقبل.

- ✓ اختيار المراجعين على ان يتوفر لديهم المعرفة والمهارة في تكنلوجيا المعلومات .

أ. مرحلة تخطيط اعمال التدقيق المستمر : في هذه المرحلة يتم وضع الخطة المبدئية وبالتالي يجب على المدقق ان يكون ملم بكافة المعلومات والمعرفة عن نشاط العميل والصناعة الخاصة به ، كذلك الحصول على معرفة كافية عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بأداء اختبارات الرقابة واختبارات التحقق الاساسية لتحديد مدى فعالية هيكل الرقابة في منع واكتشاف الاخطاء في القوائم المالية وتطبيق نموذج خطر المراجعة .

ب. مرحلة تنفيذ اجراءات التدقيق المستمر : بعد انتهاء المدقق من المرحلة الاولى وهي التخطيط والى ان يصل الى برنامج اعمال المراجعة التقليدية فانه سوف يبدا بأداء مجموعة من الاجراءات لجمع الدليل الكافي الملائم بشان مدى كفاءة وفعالية نظام معلومات المحاسبة الفورية في انتاج وعرض المعلومات الفورية المباشرة وتحديد ما اذا كان هناك اي استثناءات جوهرية في هذه المعلومات وتتمثل اهم هذه الاجراءات فيما يلي :

- ✓ استخدام البرامج الجاهزة الفورية وفحص اتفاقات الوحدة مع شركائها .
- ✓ اداء الاجراءات الالكترونية لجمع الدليل الإلكتروني .
- ✓ التحقق من امن المعلومات .
- ✓ ولأداء الاجراءات السابقة يتم تشغيل مدخل التدقيق المستمر على ثلاث مراحل وهي مرحلة جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات ومرحلة عرض البيانات .

ج.مرحلة اعداد تقرير التدقيق المستمر : اذا توصل مراقب الحسابات الى عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الوحدة وتقاريرها المالية فانه سوف يصدر حكمه بإضفاء الثقة والمصداقية غلى المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الوحدة

للطرف الثالث عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وسيتم التعبير عن هذه الثقة بمنح الوحدة ختم التدقيق المستمر .

د. تقرير المراجعة : وتنتهي عملية التدقيق المستمر بإنتاج تقرير المراجعة يوضح فيه رايا لا يمثل راي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وانما يكون راي يوضح المدقق خلاله مدى خلو المعلومات والقوائم المالية المعروضة على شبكة الانترنت من التحريفات والاستثناءات الجوهرية وفقا لمعايير المحاسبة ذات الصلة ، وبناء على الراي الذي توصلت له عملية التدقيق المستمر فانه سوف يسمح او لا يسمح للوحدة بإظهار ختم التدقيق المستمر على موقع تلك الوحدة على شبكة الانترنت ويتم ربط هذا الختم بتقارير التدقيق المستمر في نفس الوقت ويوضح هذا الختم لكل من يتصفح موقع الشركة على شبكة الانترنت .

ويرى الباحثان اهمية هذا الامر من جوانب عديدة منها ما يخص معاملات الدفع الالكتروني فالبلاد تعتبر فتية بالتطبيق مما يعني انها محفوفة بالمخاطر خصوصاً ان كثير من الدول قد سبقتنا بسنوات في التطبيق ومعالجة الاخطاء مما يستوجب وجود اكثر من جهة تعطي الامان والاطمئنان للمتعاملين وفق هذه الانظمة والامر الاخر ان مراحل عمل هذا المدخل يستوجب كما موضح في تقرير المراجعة ان راي المدقق له صلة بتطبيق المعايير الدولية وهذا يستوجب التكامل مع معيار دولي .

٤.٣- (التكامل في تخفيف حدة المخاطر)

تمهيد : تتعدد المخاطر التي قد تواجه شتى المتعاملين والمؤسسات في تطبيقها لأنظمة الدفع الالكتروني مما دفع الى تطبيق اكثر من مدخل واسلوب لتخفيف حدة تلك المخاطر وقد يكون معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) هو مخصص بالدرجة الاساس لبيئة عمل تقليدية ولكن دمجه مع مدخل التدقيق المستمر قد يخفف من انواع المخاطر التدقيقية والمحاسبية المحيطة بعمل بيئة الكترونية او رقمية ،ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا الاتي :

١.٤.٣- معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) :

ان معايير التدقيق الدولية هي بمثابة الاداء المهني وتعد النموذج المستعمل في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق فهي تمثل الحد الادنى الذي يسترشد به المدقق وتساعده في تحديد خطوات التدقيق واجراءاته التي يجب اتباعها اي انها المقاييس المعتمدة في تقييم نتائج التدقيق ويرى (عبدالله ، ٢٠٢١، ص٢١) ان المعايير هي الاساس لقياس الاداء للأفراد والمؤسسات بل ان من اهم المقومات الاساسية لأية مهنة متطورة وجود معايير توحد الممارسات وتعد المرشد للممارسين لهذه المهنة .

ان معايير التدقيق الدولية بحسب (العربي، ٢٠٢٢، ص٤٣) هي تنصب في ثلاث مجموعات ، الاولى تتمثل في المعايير الشخصية للمدقق ، والثانية تتعلق بميدان العمل ، والثالثة هي صورة عاكسة تتمثل في التقارير التي ينتجها المدقق وهذه المجموعات لها هدف رئيس وهو " تحقيق التوافق الدولي وتوحيد الممارسات المهنية للحد من الانهيارات المالية الدولية التي شهدها العالم وهذا الامر سيؤدي الى كسب ثقة المجتمع والجهات المهتمة وتحضا هذه المعايير بالقبول العام " (المشهداني وطاهر ، ٢٠٢١ ، ص ٢١٣)

ان سبب التقدم المضطرد في مهنة التدقيق بالدرجة الاساس وفي معايير التدقيق الدولية تدور حول اسباب عديدة منها على سبيل الذكر لا الحصر بحسب (العبيدي وعويد ، ٢٠٢١، ص٧٦) هي (فجوة التوقعات ، الحد من تضارب المصالح ، الاثر المتوقع لمهنة المحاسبة ، التعقيد ، النمو المتسارع بالتقنيات ، المنافسة الحادة) ويرى الباحثين ان مدار تلك الاسباب هو عبارة عن مخاطر محدقة بالعمليات ككل وتتنوع تلك المخاطر وتزداد الفجوة كلما هناك تطور تقني والمعيار رقم (٤٠٠) هو وليد تلك المخاطر .

ويعنون المعيار الدولي رقم (٤٠٠) بتسمية (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) اذ يتناول مخاطر التدقيق المتأتية من المسؤولية المهنية والقانونية التي تقع على عاتق

مراقب الحسابات في مواجهة الطرف الثالث "المستفيد" والناتجة عن فشل المدقق غير المقصود في أبداء رايه بشأن البيانات المالية موضع التدقيق التي تتضمن أخطاءً جوهرية اذ يحاول هذا المعيار مساعدة مراقب الحسابات في تقدير مخاطر التدقيق وتقليصها لزيادة ثقة جمهور المستفيدين به مما يؤثر على فجوة التوقعات باتجاه تقليصها . (الدوري ، ٢٠١٠ ، ص ١٠) وان الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير ارشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية وعلى مخاطر التدقيق ومكوناتها .

واخيرا مما يجب الاشارة اليه ان معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠١) هو مخصص للتدقيق في بيئة محوسبة واشار ذات المعيار الى مجموعة مخاطر منها (افتقار اثار المعاملة ، المعالجات المتماثلة للمعاملات ، عدم الفصل بين الوظائف ، احتمال الاخطاء) وقد ربط هذا المعيار مع معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) واشار على ان المدقق يجب ان يقوم بعمل تقييم للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتأكيدات البيانات المالية الهامة ، فالأصل والاهمية تكمن في المعيار رقم (٤٠٠) في تحديد المخاطر المحيطة بالنظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية .

٢.٤.٣- المخاطر التدقيقية والمحاسبية في ظل المعيار (٤٠٠) :

تتعدد المخاطر المحيطة بعمل النظم المحاسبية والتدقيقية في اي عمل فضلاً ان يكون ذلك العمل الكتروني او رقمي .

في ظل الدفع الالكتروني فان هناك مخاطر تدقيقية عديدة فضلا عن مخاطر التقنيات ومخاطر النظم المحاسبية المتعلقة بتلك التقنيات وتلك المخاطر التدقيقية والمحاسبية جزء منها يرتبط بالطرف الثاني (العميل) اي الذي اتفق معه المدقق، وجزء منها يرتبط بالطرف الثالث(المستفيد) اذ يقصد بالطرف الثالث جميع الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية المدققة وما تحتوي عليه من معلومات محاسبية في أتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة ويرى (الذنيبات ، ٢٠١٥ ، ص ٧٦) ان مسؤوليات وواجبات المدققين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي عبر الزمن ، فهناك نقاش حول

طبيعة المسؤوليات وحدودها والاطراف التي يتحمل المدقق مسؤوليات تجاهها وان السبب الرئيس لظهور الجدل في مثل هذه الحالات يعود الى الاهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع لعملية التدقيق والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من المدققين ويشير (عبد واخرون ، ٢٠٢١ ، ص ٢٥٨) ان المعايير هي التي تحدد المسؤوليات والواجبات في اية مهنة

والمخاطر بصورة عامة هي " تلك المخاطر التي تجعل من مراقب الحسابات ان يقوم بأبداء راي يحتمل ان يكون مخالف للراي الذي سيقرره في حالة وجود اخطاء هامة في الحسابات " وتقسم مخاطر التدقيق بحسب المعيار (٤٠٠) الى الاتي[4] : (الشمري ، ٢٠٢٣ ، ص ٣١٦-٣١٧)

أ. المخاطر الملازمة : تنتج عن قابلية تعرض معاملة او مجموعة من المعاملات الى التلاعب والتزوير او إمكانية تعرض القوائم المالية للتلاعب والتزوير المادي بغض النظر عن وجود أو مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك على اعتبار أنه قد تتوفر العديد من العوامل التي تجعل تلك القوائم عرضة للتلاعب والتزوير وتوفر بيئة لأن تتأصل أو تلازم الأخطاء والغش في القوائم المالية.

ب. مخاطر الرقابة : المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهريا إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت آخر عن طريق نظام الرقابة الداخلية .

ج. مخاطر عدم الاكتشاف : فشل إجراءات التدقيق الأساسية التي يقوم بها المدقق في اكتشاف التلاعب والتزوير الموجود في رصيد ما أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون مادية منفردة أو عندما يتم تجميعها مع تلاعب وتزوير في أرصدة أو مجموعة معاملات أخرى .

[4] سيتم تناول المفاهيم بصورة مقتضبة

ويرى الباحثين ان مدار جميع تلك المخاطر تبدا من عمل مراقب الحسابات او المدقق الخارجي من خلال الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية وخصوصاً عندما يكون العمل في ظل انظمة الدفع الالكتروني فالنظم المحاسبية الكترونية والرقابة الداخلية سيكون معها خط موازي يمثل مدخل التدقيق المستمر لعمليات الدفع الالكتروني التي تتم بواسطة تلك النظم المحاسبية الالكترونية .

٣.٤.٣- مزايا التكامل في بيئة الدفع الالكتروني :

العمل في ظل انظمة الدفع الالكتروني سيكون في كثير من خطواته غير مرئي مما يستدعي التحوط والحذر فقبل سنوات كان هناك تصنيف وتحذير للمدققين والمحاسبين في العمل بالبيئة التكنلوجية وتصنيفها الى ثلاث اصناف (الاقل تعقيدا ، متوسطة التعقيد ، الاكثر تعقيداً) والان فان البيئة التي يعمل بها هي الاكثر تعقيدا اذ اشار (حواس وابراهيم ، ٢٠٢٣ ، ص٦٨) ان التكنلوجيا عندما تكون معقدة في الشركات وترتبط بخطط العمل كما هو معمول الان بأنظمة الدفع الإلكتروني يستلزم ان يكون فريق التدقيق بحاجة الى خبرات خاصة وكيفية التعامل مع البرامج المحاسبية الخاصة ايضا مع خبرات لتشغيل برامج ادارة قواعد البيانات التي تضم كل ما مطلوب بالنظم المحاسبية التقليدية ولكنه غير مرئي من سجلات ومستندات واوامر لا تمام المعاملات من خلال انظمة الدفع وقد اشار المعيار الدولي الى الاتي:

أ. ان المعاملات تنفذ بحسب القرارات العامة .

ب. ان كافة المعاملات والاحداث الاخرى تسجل فوراً بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المالية التي تعود لها .

ج. في بيئة نظم المعلومات المحوسبة لا تتغير اهداف اختبارات الرقابة عنها في البيئة اليدوية مع ذلك فان اجراءات التدقيق تتغير وقد يجد المدقق نفسه مضطراً الى استخدام الاساليب التقنية .

ويرى الباحثين ان هذا يدعم وجود مدخل التدقيق المستمر الذي يمثل برنامج جاهز مواكب لانجاز تلك المعاملات يصمم بطريقة يمنع او

يكشف المخاطر في الوقت المناسب ومن ثم سيكون تأثيره بان يكون تقرير مراقب الحسابات غير مضلل وقد اشار (ياسين ، ٢٠٢٣ ، ص٤٢١) الى هذا التكامل من خلال مجموعة من المزايا تتحقق وكالاتي :

أ. مدخل التدقيق المستمر يساعد مراقب الحسابات في اضفاء الثقة والمصداقية وامكانية الاعتماد على المعلومات المالية المستمرة التي تقدمها الادارة .

ب. مدخل التدقيق المستمر يساعد مراقب الحسابات على اختيار عينة كبيرة من عمليات العميل اي التحول الى مراجعة شاملة لكل العمليات مما يؤدي الى زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية بقدر كبير عن المراجعة التقليدية التي تقوم على اساس العينات .

ج. تخفيض الوقت والتكاليف التي يتحملها مراقب الحسابات جراء الاختبارات اليدوية للمعاملات والتحقق من ارصدة الحسابات كما تتيح للمراجعين القيام بخدمات جديدة ومنح تقارير جدية لقضايا وخدمات جديدة مثل ظرف العمل ، السلامة ، الامن ، جودة المنتج.

د. يؤدي مدخل التدقيق المستمر الى تخفيض حجم الانحرافات والاخطاء والتلاعب الى اقل حد ممكن وذلك بتحديدها بصفة مستمرة زمنياً واعتمادها على نظام الانذارات التي تشير الى وقوع انحرافات او اخطاء جوهرية .

هـ . اداء اختبارات الرقابة والاختبارات الاساسية على مدار السنة بصفة مستمرة وبشكل متزامن واجراء الاختبارات للمعلومات المالية بشكل اسرع واكثر كفاءة من الاختبارات اليدوية .

واخيرا اشار ذات الباحث بان اهم ما يميز زيادة الطلب على تبني مدخل التدقيق المستمر هو تخفيض خطر المعلومات بالنسبة لمتخذي القرار .

٤.٤.٣- التكامل لتخفيف مخاطر الدفع الالكتروني :

في ظل تطبيق المعيار مع وجود المدخل فسيكون هناك تعرف مبكر على المخاطر وامكانية تقييم تلك المخاطر ومعالجتها قبل ان تصبح مشكلة متفاقمة خصوصاً في ظل انظمة الدفع الالكتروني .

بدايةً ان التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني تدعو المحاسبين والمدققين بكافة انواعهم الداخلية والخارجية الى تطوير انفسهم لمواكبة التغييرات التقنية المستمرة ، فالتطوير المهني المستمر من متطلبات تنمية كفاءة المدققين والمحاسبين بحسب (حمد وحميد ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٠٩) وهناك نص معيار دولي تحت مسمى (الصفات) برقم (١٢٣٠) الذي يوجب على المدققين والمحاسبين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءتهم الاخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

ان القضاء على المخاطر التدقيقية والمحاسبية الرئيسة يتطلب ان يكون هناك تدقيق مستمر مع تحديد نوع المخاطر المحددة مسبقاً ووفقاً للمعيار الدولي رقم (٤٠٠) يرى (الاحمدي والمعموري ، ٢٠٢٣ ، ص٤١٨) ان تركيز مراقب الحسابات يجب ان يكون على المخاطر الهامة والمشاكل الرئيسة التي تؤثر بشكل مباشر على التدقيق.

وان وجود مدخل التدقيق المستمر يخفف من انواع مخاطر الرقابة التي اشار اليها المعيار رقم (٤٠٠) وبالمحصلة فان انظمة الدفع الالكتروني ستخفف عنها المخاطر التدقيقية والمحاسبية .

هناك نماذج عديدة لمدخل التدقيق المستمر والتي تتناسب مع بيئة الدفع الالكتروني وتتكامل مع المعيار الدولي اذ يرى (البكوع واخرون ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٧) ان النماذج هي :

أ. نموذج التدقيق المستمر للعمليات : وهو اول محاولة لتنفيذ التدقيق المستمر ، اذ يقوم بتخزين ونقل تقارير الادارة العليا واستخراج البيانات ووضعها في قاعدة تتصل بمحطة عمل التدقيق ويقوم النظام بأداء التحليلات بشكل دوال بأبعاد ثالثة وتكون النتائج عبارة عن تحذيرات للمدقق او الادارة العليا بشأن الازمات الخطيرة .

وقد اشار المعيار الدولي رقم (٤٠٠) الى ان المدقق يجب اعلام الادارة وبالسرعة الممكنة بنقاط الضعف الرئيسة في تصميم او تشغيل النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التي اطلع عليها .

ب. نموذج التدقيق المستمر في مجال الالتزام بعقد الدين : يقوم باستخراج المعلومات وعرض النتائج في الوقت الحقيقي ونطاقه محدود لا يطبق الا على نظام عقود الدين كما انه يركز على اعداد تقارير التدقيق عند الطلب من المدقق بدلاً عن الية اعداد التقارير بصورة مستمرة .

وقد اشار المعيار الدولي رقم (٤٠٠) الى ان المدقق كيف يشخص ويفهم تلك المعاملات وحفظها وطريقة تقديم التقارير المالية والمحاسبية الخاصة بتلك المعاملات.

ج.نموذج التدقيق المستمر على اساس تجميع البيانات الحقيقية والاختبارات القياسية: وبموجبه يتم تحميل المعلومات من نظم المعاملات وتحويلها الى شكل مناسب ليتم تخزينها من خلال مستودع لتجميع البيانات وارسالها الى محطات عمل التدقيق إجراء الاختبارات .

وقد اشار المعيار الدولي رقم (٤٠٠) الى اجراءات الرقابة المحددة بمجموعة من الامور المهمة منها (تقديم التقارير ، فحص الدقة ، اختبار وتائيد المطابقات، حرية الوصول الى الملفات ، اجراء المقارنات) .

د. نموذج التدقيق المستمر والمتابعة المستمرة لتقديم تأكيدات مستمرة : يهدف هذا النموذج الى تقديمً تاكيدات مستمرة للتدقيق والمتابعة للعمليات ومطلوب من التدقيق ان

يكون قادرا على تقديم التأكيدات المستمرة بشأن المعلومات والعمليات التجارية والرقابة الداخلية.

ويرى الباحثان ان جميع النماذج اعلاه تعمل في بيئة الدفع الالكتروني مع اهمية النموذج الاخير الذي ينطبق كلياً مع فكرة وفلسفة معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) الذي اشار الى اهمية تكوين فهم للنظام المحاسبي الالكتروني ونظم الرقابة الداخلية من قبل مراقب الحسابات القائم على عمل مدخل التدقيق المستمر لتقدير المخاطر ومستوى التأكيدات المطلوب من قبله .

٤- المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

١.٤- الاستنتاجات :

أ. تختلف انظمة الدفع الالكتروني من دولة الى اخرى وبمدى ارتباط تلك الدولة بالتقنيات الحديثة .

ب. هناك مجموعة من المخاطر تحاط بعمل انظمة الدفع الإلكتروني منها تقنية ومنها تشريعية قانونية ومنها تدقيقية محاسبية .

ج. المخاطر المحاسبية تكمن في النظم المحاسبية الالكترونية .

د. المخاطر التدقيقية متعددة وانوعها كثيرة والمخيف منها ما يضلل راي مراقب الحسابات .

هـ. من اهم الاصلاحات التي اطلقها البنك المركزي العراقي للقطاع المالي والمصرفي هي التحول الى انظمة الدفع الالكتروني .

و. هناك تظافر لمجموعة من الابعاد لإنجاح عمل انظمة الدفع الالكترونية في العراق ويبقى في مقدمة تلك الابعاد المواطن وثقته بتلك الانظمة .

ز.يرتبط مدخل التدقيق المستمر بأنظمة الدفع الإلكتروني ارتباطاً وثيقاً فهو لصيق لإكمال المعاملات التي تنشأ في تلك الانظمة فهو اشبه بختم الثقة واطلاق التأكيدات المستمرة بشان تلك المعاملات .

ح. معايير التدقيق الدولية وجدت من اجل تحقيق التوافق الدولي وتوحيد الممارسات المهنية بين مختلف المدققين عالمياً .

ط. ان استخدام التكامل بين مدخل التدقيق المستمر وتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) يخفف من انواع المخاطر التدقيقية والمحاسبية التي تظهر في انظمة الدفع الإلكتروني .

٢.٤- التوصيات :

أ. ضرورة نشر ثقافة التحول الى انظمة الدفع الالكتروني لدى كافة ابناء البلد لان هناك مزايا عديدة تتحقق لتحول البلد الى انظمة الدفع الالكتروني في مقدمتها تحديد حجم النقد المتداول وما لذلك من تداعيات كبيرة فكلما زاد المعروض النقدي انخفضت قيمة العملة الوطنية وهذا يلقي بضلاله على الكسبة ومحدودي الدخل وصغار الموظفين .

ب. عندما كانت البيئة تقليدية كانت المخاطر معروفة للجميع وعندما اصبحت البيئة الكترونية ورقمية ازدادت المخاطر مما يجعل المدخل الواحد او الاسلوب الواحد لا يخفف من تلك المخاطر انما يستوجب ان يكون هناك اكثر من مدخل ومعيار لتلافي تلك المخاطر.

ج. كثير من المخاطر التدقيقية والمحاسبية تكون نابعة من التشغيل الالكتروني للبيانات التي ترتبط بأنظمة الدفع الالكتروني.

د. ينبغي اتباع مدخل التدقيق المستمر كونه مدخل مرن ومواكب للتطورات التقنية والرقمية مع ضرورة اقامة دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين بصورة مستمرة .

هـ. ان الغاية الاساسية من ظهور معايير التدقيق الدولية هي توحيد الممارسات وتخفيض المخاطر وردم فجوة التوقعات بين المجتمع وبين مخرجات المهنة .

و. ينبغي على المراجعين الداخليين والخارجيين الالتزام بمعايير التدقيق الدولية لما تحققه من غايات عديدة وخصوصاً ما يتعلق منها بالبيئة الالكترونية والرقمية.

ز. معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) اشار الى مخاطر تدقيقية ثلاث واراد هذا المعيار ان يوجه الانتباه حول النظم المحاسبية والرقابة الداخلية ودورهما في اخراج تقرير مراقب الحسابات بالصورة الصحيحة .

ح. تقارير مراقب الحسابات ستكون اكثر مهنياً وتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسات التي تعمل في ظل انظمة الدفع الإلكتروني في حالة تكامل مدخل التدقيق المستمر مع معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) .

المصادر

اولا : الوثائق والنشرات الرسمية :

١. المعيار الدولي رقم ٤٠٠ ، تقدير المخاطر والرقابة الداخلية .

٢. المعيار الدولي رقم ٤١٠ ، التدقيق في بيئة انظمة معلومات تستعمل الحاسوب .

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية :

١. عويفات محمد العربي ، ٢٠٢٢، استجابة محافظي الحسابات لتطبيق المعاينة الاحصائية بين معايير التدقيق الجزائرية والدولية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة غرداية ، الجزائر .

ثالثاً: الدوريات (البحوث والمقالات)

١. احمد عبد الحسين كحيط الابراهيمي ، محمد سعدي كاظم ، حسن طاهر بريبر ، ٢٠٢٢ ، تأثير كفاءة تكنولوجيا المعلومات للمدقق على عمليات التدقيق المستمر ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص ، العراق .

٢. الاء عبد الواحد ذنون ، ٢٠١٦ ، ممارسة التدقيق المستمر وفقا لانموذج القبول التكنولوجي / دراسة تحليلية لعينة من مكاتب التدقيق العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد/٩٢ المجلد /٢٢ ، العراق .

٣. امير خليل ، زينب قاسم ، ٢٠٢٣ ، صيرفة الظل واثرها في حجم بطاقات الدفع الالكتروني ، مجلة الوارث العلمية ، العدد ٥ ، العراق .

٤. بيداء عليوي ، محمد موسى ، ٢٠٢٣، انظمة الدفع الالكتروني ودورها في تقليل المخاطر المصرفية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد ٣ ، العدد ١٠ ، العراق

٥. ثانية اسماعيل ذنون المشهداني ، كبرى محمد طاهر، ٢٠٢١، دور معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة الاداء المهني لمراقبي الحسابات دراسة ميدانية لمكاتب الحسابات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد /١٣ العدد/ ٤ ، العراق .

٦. ثانية اسماعيل ذنون ، ماجد يعقوب محمود ، فارس غانم احمد ، ٢٠٢٣ ، تقنيات التحول الرقمي ودورها في تفعيل التدقيق المستمر /دراسة ميدانية لاراء عينة من الاكاديمين والمدققين في القطاع العام في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد/١٥ العدد/٢ ،العراق .

٧. ثريا الخزرجي ، زهراء الحسيني ، ٢٠١٩ ، تاثير انظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية ، مجلة جامعة بغداد ، العدد ٢٥ الاصدار ١١٢ ، العراق .

٨. حسينة شرون ، صونيا مقري ، ٢٠٢٢ ، دور التشفير وشهادات المصادقة الالكرتونية في حماية الدفع الالكرتوني ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ١١ العدد ٢ ، الجزائر

٩. دجلة عبدالحسين عبد ، نادية شاكر حسين ، ميعاد حميد علي ، ٢٠٢١، تاثير معايير التدقيق الدولية في الحد من المخالفات المالية في الوحدات الخدمية الحكومية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والستين ، العراق .

١٠. ديالا ابراهيم ، ٢٠١٥ . دور التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية المنشورة بلغة التقرير المالي الالكتروني الموسع ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد/٣٧ العدد /٥ ،سوريا .

١١. زمن جعفر، حيدر خلف ، ٢٠١٩ ، الالتزام بسرية بيانات ومعلومات مستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، المجلد ٢١ العدد ٤ ، العراق

١٢. شيتا كريم محمد ، محمد حسن عبد الكريم ، ٢٠٢٣ ، دور الامتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد ، المجلد ١٨ العدد ٦٢ ، العراق .

١٣. ضياء ذنون ، بشار الشكرجي ، ٢٠٢٣ ، تاثير الابتكار المالي في اجمالي الودائع المصرفية ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، المجلد ٤ العدد ٣ ، العراق .

١٤. عبد الامير شياع ، مصطفى ابراهيم ، ٢٠١٥ ، نظام المدفوعات الالكترونية في العراق والتحديات التي تواجهه ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ العدد ٣ ، العراق .

١٥. عبدالرزاق طعمة حواس، الهادي آدم محمد إبراهيم ، ٢٠٢٣ ، أثر تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تقدير وتقليل مخاطر التدقيق ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، المجلد ، العدد ٥٣، العراق

١٦. عمر علي كامل الدوري، ٢٠١٠ ، دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع ، مجلة المنصور ، كلية المنصور الجامعة ، العدد/١٤ ، العراق .

١٧. علي طلال محمود كداوي ، الخموسي احمد الحليوي ، ٢٠٢٣ ، اثر تقنيات ثورة تكنولوجيا المعلومات على مهنة مراقبة الحسابات /دراسة استطلاعية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد/ ٤٢ العدد/١٣٨ ، العراق .

١٨. علي قاسم حسن العبيدي ، علي كريم عويد ، ٢٠٢١ ، جودة اداء المدقق الخارجي في ظل معايير التدقيق الدولية ومتغيرات البيئة الخارجية ، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهرين ، المجلد الثاني ، العدد /٣ ، العراق .

١٩. علي محمد نايف الاحمدي ،علي محمد ثجيل المعموري ، ٢٠٢٣ برنامج تدقيق مقترح للنظام المصرفي الالكتروني الشامل القائم على مخاطر الأعمال (بحث تطبيقي) مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٨، العدد ٦٣، العراق .

٢٠. عماد صالح نعمة ، مصطفى صالح حسن ، ٢٠١٩ ، تفعيل موثوقية نظام تخطيط موارد المنشاة عبر استخدام التدقيق المستمر / دراسة استطلاعية في العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد/١٥ العدد/ ٤٦ ج٢ ، العراق .

٢١. عناني عبدالله ، ٢٠٢١ ، دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم ٤٠٠ ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد/٥ العدد/٢ ، الجزائر .

٢٢. فاطمة السيد العربي ياسين ، ٢٠٢٣ ، دور عملية المراجعة الفورية في دعم موثوقية القوائم المالية الالكترونية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بور سعيد ، المجلد/٢٤ العدد الاول ، مصر .

٢٣. فاطمة تليلاني ، ٢٠٢١ ، مساهمة نظام الدفع الإلكتروني في تطوير نشاط البنوك الإلكترونية ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ، المجلد ٥ العدد ١ ، الجزائر .

٢٤. فيحاء عبد الخالق البكوع ، منهل مجيد احمد العلي ، كبرى محمد طاهر حمودي ، ٢٠١٨ ، مساهمات تقنيات التدقيق المستمر ونماذجه في تحقيق جودة التدقيق والنهوض بمستوى اداء المدقق/ دراسة تحليلية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد/٤ بالعدد/ ٤٤ /ج١ ، العراق .

٢٥. ماجد يعقوب محمود ، فيحاء عبد الخالق يحيى ، علي محمود علي الشريفي ، ٢٠٢٣ ، استخدام الذكاء الصناعي في تنفيذ برنامج التدقيق الالكتروني ودوره في تحقيق جودة الاداء : دراسة استطلاعية لاراء عينة من المحاسبين والمدققين في مديرية تربية تينوى ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق .

٢٦. محمد علي حسين حمد ، سلوان حافظ حميد ، ٢٠٢٣، تحسين جودة التدقيق الداخلي وفق مكون المهنية لاطار الكفاءة الصادر من (IIA) ، المجلة العراقية الاقتصادية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد/٧٨ ، العراق .

٢٧. مشتاق الشمري ، ٢٠٢٣ ، اثر التدقيق الإلكتروني في تخفيض مخاطر التدقيق وتحسين جودة تقرير المدقق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد ١٩ العدد ٧٥ ، العراق .

٢٨. نمارق قاسم حسين ، ٢٠٢٣ ، دراسة تأثير وسائل الدفع الالكتروني على ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الوارث العلمية ، العدد ٤ ، العراق .

٢٩. يزن كامل ، فائزة محمود ، ٢٠٢٣ ، فاعلية انظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة ٥ المجلد ٥ العدد ٤ ، العراق .

رابعاً: الكتب

١. علي عبد القادر الذنيبات ، ٢٠١٥ ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة ، الاردن

خامساً: مواقع النت

1. https://cbi.iq/news/view/2485
2. https://www.nrttv.com/ar/detail3/19329
3. https://baghdadtoday.news/234136